الفهـــــرس

مقدمة

الفصل الأول

مضمون عقد التأمين الإلزامي

في المسؤولية المدنية لحوادث المركبات

المبحث الأول: مفهوم عقد التأمين الإلزامي

المطلب الأول: تعريف عقد التأمين الإلزامي

المطلب الثاني: خصائص عقد التأمين الإلزامي

المطلب الثالث: مشروعية عقد التأمين الإلزامي في الفقه الإسلامي

المبحث الثاني: نطاق عقد التأمين الإلزامي

المطلب الأول : نطاق التأمين الإلزامي من حيث المركبات

المطلب الثاني : نطاق التأمين الإلزامي من حيث الأضرار

الفصل الثاني

آثار عقد التأمين الإلزامي

في المسؤولية المدنية لحوادث المركبات

المبحث الأول: التزامات المؤمن له

المطلب الأول: الإدلاء بالبيانات المتعلقة بالخطر

المطلب الثاني: الالتزام بدفع القسط

المطلب الثالث: الالتزام بالأخطار عن وقوع الحادث

Scanned by CamScanner

المبحث الثاني: الدعـــوى المباشـــرة
المطلب الأول: أطراف الدعوى المباشرة
المطلب الثاني: شروط الدعوى المباشرة
المطلب الثالث: أحكام الدعوى المباشرة
المبحث الثالث: حق المؤمن في الرجوع على المؤمن له والسائق والمتسبب
المطلب الأول: حالات الرجوع على المؤمن له والسائق
المطلب الثاني: حالات الرجوع على المتسبب في الضرر
الخاتمة
النتائج والتوصيات
الملاحق
الملحق رقم (١)
نظام التأمين الإلزامي من المسؤولية المدنية الناجمة عن استعمال المركبات
ملحق رقم (٢)
تعليمات أقساط التأمين الإلزامي للمركبات ومسؤولية شركة التأمين
ملحق رقم (٣)
قرار أنموذج وثيقة التأمين الإلزامي
ملحق رقم (٤)
قرار أسس تسوية التعويضات عن الأضرار التي تلحق بالمركبات
قائمة المراجع

Scanned by CamScanner

المحتويات

إهـــداء .....

تقديـــم 7

المقدمة 9

..... 13

القسم الأول

المفهوم القانوني للإلزامية

الفصل الأول: مصادر الإلزامية 19

الفرع الأول: المصادر الشخصية النابعة من إرادة الطرفين (النظرية الفردية) 19

الفقرة الأولى: مفهوم النظرية الفردية ومبادئها 21

النبذة الأولى: مفهوم النظرية الفردية 21

البند الأول: مبدأ الحرية التعاقدية 24

البند الثاني: مبدأ الرضائية 24

البند الثالث: مبدأ المساواة 26

الفقرة الثانية: إعمال النظرية الفردية ونقدها 27

النبذة الأولى: إعمال النظرية الفردية 27

البند الأول: مدى لزوم الإرادة 27

البند الثاني: مدى كفاية الإرادة 30

النبذة الثانية: نقد النظرية الفردية 40

Scanned by CamScanner

الفرع الثاني: المصادر المكرّسة بموجب القانون الوضعي (النظرية الاجتماعية) 41
الفقرة الأولى: مفهوم النظرية الاجتماعية ومبادئها 42
النبذة الأولى: مفهوم النظرية الاجتماعية 42
النبذة الثانية: مبادئ النظرية الاجتماعية 43
البند الأول: الرغبة في ادخال الحس الاجتماعي الى إطار القانون 43
البند الثاني: تغليب المصلحة العامة على المصلحة الفردية .. 44
الفقرة الثانية: موقف القانون اللبناني والمقارن 45
النبذة الأولى: موقف القانون اللبناني 45
النبذة الثانية: موقف القانون الفرنسي 46
الفصل الثاني: أساس القوة الملزمة للعقد 49
الفرع الأول: العقد شريعة المتعاقدين 50
الفقرة الأولى: مفهوم هذه القاعدة 51
الفقرة الثانية: النتائج المترتبة عليها 51
النبذة الأولى: عدم جوازنقض العقد او تعديله 52
النبذة الثانية: وجوب مراعاة حسن النية في العقد 53
الفرع الثاني: القواعد المكرّسة بنص القانون 55
الفقرة الأولى: القواعد الآمرة او الملزمة 56
النبذة الأولى: مفهوم القواعد الآمرة او الملزمة 56
النبذة الثانية: تطبيقات عملية لهذه القاعدة 57
البند الأول: التعاقد على تركة مستقبلية 57

Scanned by CamScanner

البند الثاني: التمديد القانوني لعقود الايجار 58
الفقرة الثانية: القواعد المفسرة او المكملة 61
النبذة الأولى: مفهوم القواعد المفسرة او المكملة 61
النبذة الثانية: تطبيقات عملية لهذه القاعدة 63
البند الأول: القواعد المتعلقة بعقد البيع 63
البند الثاني: عقد التفرغ عن المؤسسة التجارية 64
الفقرة الثالثة: العرف والانصاف 65
الفرع الثالث: الاستثناء على مبدأ القوة الملزمة في ظل التطور الحديث 67
الفقرة الأولى: حق الرجوع عن العقد بعد ابرامه 69
النبذة الأولى: مفهوم هذا الحق 70
النبذة الثانية: مبررات ممارسة هذا الحق 75
الفقرة الثانية: تطبيقات خيار الرجوع او العدول 76
النبذة الأولى: البيع المنزلي 76
النبذة الثانية: بيوع المسافات 79

القسم الثاني
آثار الإلزامية

الفصل الأول: آثار الإلزامية بالنسبة للأشخاص 85
الفرع الأول: الالزامية بالنسبة لفرقاء العقد 86
الفقرة الأولى: العقود المتبادلة 87
النبذة الأولى: عقد البيع 87
النبذة الثانية: عقد الإيجار 88

Scanned by CamScanner

الفقرة الثانية: العقود غير المتبادلة 88
النبذة الأولى: عقد الهبة 89
النبذة الثانية: عقد الوديعة 90
الفقرة الثالثة: أهمية التفرقة بين العقود المتبادلة
والعقود غير المتبادلة 90
النبذة الأولى: من حيث سبب الموجب 91
النبذة الثانية: من حيث امتناع أحد الطرفين عن تنفيذ الموجب. 91
النبذة الثالثة: من حيث استحالة التنفيذ 91
الفرع الثاني: الالزامية بالنسبة للخلف 92
الفقرة الأولى: الخلف العام 92
النبذة الأولى: امتداد أثر العقد الى الخلف العام 94
النبذة الثانية: عدم امتداد أثر العقد الى الخلف العام 96
البند الأول: وجود اتفاق بين المتعاقدين 97
البند الثاني: طبيعة الموجب أو الحق الناشئ عن العقد 97
البند الثالث: وجود نص قانوني 98
النبذة الثالثة: انزال الخلف العام منزلة الغير 98
الفقرة الثانية: الخلف الخاص 99
النبذة الأولى: تعريف الخلف الخاص 100
النبذة الثانية: انصراف أثر العقد الى الخلف الخاص 101
الفقرة الثالثة: الدائنون العاديون 103
النبذة الأولى: مقارنة الدائنين العاديين بالخلف العام 104
النبذة الثانية: إنزال الدائنين العاديين منزلة الغير 104

الحقوقية

Scanned by CamScanner

الفصل الثاني: آثار الالزامية بالنسبة للموضوع
الفرع الأول: تفسير العقد 107
الفقرة الأولى: قواعد التفسير الذاتية 108
النبذة الأولى: الوقوف على نية الملتزم الحقيقية 108
النبذة الثانية: ترجيح المعنى الأشد انطباقاً على روح العقد 109
النبذة الثالثة: تفضيل المعنى ذا المفعول 110
النبذة الرابعة: التنسيق بين جميع بنود العقد 111
الفقرة الثانية: قواعد التفسير الموضوعية 111
النبذة الأولى: التفسير بالاستناد لأحكام القانون 112
النبذة الثانية: الاعتداد بالعرف 113
النبذة الثالثة: الاستناد الى مبدأي حسن النية والانصاف 113
النبذة الرابعة: التفسير لمصلحة المديون 114
الفرع الثاني: تكييف العقد 116
الفقرة الأولى: سلطة القاضي في التكييف القانوني للعقد 118
الفقرة الثانية: حدود الارادة القضائية 119
الفرع الثالث: تنفيذ العقد وفقاً لحسن النية والانصاف 120
الفقرة الأولى: دور القاضي في الابقاء على العقد او إلغائه 121
النبذة الأولى: رقابة القاضي على تنفيذ المتعاقدين لالتزاماتهم 122
النبذة الثانية: رقابة القاضي على الغاء العقد 122
الفقرة الثانية: تعديل مضمون العقد 125
النبذة الاولى: تعديل مضمون العقد بفعل المتعاقدين 128
النبذة الثانية: تعديل مضمون العقد بفعل المشترع 128
130

Scanned by CamScanner

البند الأول: حماية للطرف الضعيف 131
البند الثاني: مراعاة للاستقرار الاجتماعي 131
النبذة الثالثة: تعديل مضمون العقد بفعل القاضي 132
البند الأول: سلطة القاضي تجاه مهل الايفاء 133
البند الثاني: سلطة القاضي تجاه البنود التعسفية 135
البند الرابع: سلطة القاضي تجاه الظروف الطارئة 139
الفصل الثالث: استثناءات مبدأ الأثر النسبي للعقد 145
الفرع الأول: التعاقد لمصلحة الغير 146
الفقرة الأولى: شروط التعاقد لمصلحة الغير 148
النبذة الأولى: تعاقد المشترط بإسمه لا بإسم المنتفع 149
النبذة الثانية: إنشاء حق مباشرة للمنتفع 149
النبذة الثالثة: وجود مصلحة شخصية للمشترط مع المتعهد 150
الفقرة الثانية: آثار التعاقد لمصلحة الغير 151
النبذة الأولى: علاقة المعاقد بالمتعهد 151
النبذة الثانية: علاقة المعاقد بالمنتفع 152
النبذة الثالثة: علاقة المتعهد بالمنتفع 152
الفرع الثاني: نظرية الظاهر 155
الفقرة الأولى: شروط نظرية الظاهر 156
النبذة الأولى: ظاهرٌ كافٍ 157
النبذة الثانية: حسن نية الغير 158
الفقرة الثانية: الآثار المترتبة على نظرية الظاهر 159

Scanned by CamScanner

النبذة الأولى: العلاقة بين المالك الحقيقي والغير 159
النبذة الثانية: العلاقة بين المالك الظاهر والغير 160
النبذة الثالثة: العلاقة بين المالك الحقيقي والمالك الظاهر 161
الفرع الثالث: تصرفات الوكيل أو الفضولي 161
الفقرة الأولى: مفهوم تصرفات الوكيل او الفضولي 162
الفقرة الثانية: الآثار المترتبة على تصرفات الوكيل او الفضولي 163
الخاتمة 165
المراجع 167

Scanned by CamScanner